**مخطط مقياس**



**الأستاذ: قاوي السعيد**

**البريد الالكتروني**: said.guaoui@univ-msila.dz

**بطاقة تواصل ومعلومات المقياس**

**الكلية: الحقوق والعلوم السياسية**

**القسم: الحقوق**

**المستوى الدراسي: ماستر 1 قانون إداري**

**السداسي:الثاني**

**الرصيد: المعامل:**

**الحجم الساعي: ساعة ونصف أسبوعيا**

**الأفواج:جميع اللأفواج**

**عنوان الدرس:** **منهجية التعليق على قرار قضائي:**

1. **أسئلة الدرس**

* ما المقصود بالتعليق على قرار قضائي
* فيما تتمثل منهجية التعليق على قرار قضائي.

1. **أهداف الدرس**

* الإلمام بمنهجية التعليق على قرار قضائي

1. **محتوى الدرس:**

على غرار التعليق على نص قانوني هناك منهجية معينة للتعليق على قرار قضائي أو حكم أو أمر قضائي، تتكون من شقين هما: التحليل الشكلي أو المرحلة التحضيرية، والتحليل الموضوعي أو المرحلة التحريرية، حيث يتمكن الطالب من خلال هذه المنهجية والطريقة التدرب على القراءة المتأنية للنصوص القضائية، واكتساب القدرة على التحليل والتعليق وتوظيف المعارف والمعلومات النظرية في التعليق، مع إبداء الرأي بكل موضوعية وانتقاد النقائص إن وُجدت.

**أولا: التحليل الشكلي )أو المرحلة التحضيرية(**

يتضمن التحليل الشكلي: طبيعة النص القضائي والهيئة القضائية، ثم أطراف القضية، ثم الوقائع، ويليها الإجراءات، ثم ادعاءات الأطراف والحجج التي يُقدمونها، ثم المُشكل القانوني، ثم الحل القانوني.

1. **طبيعة النص القضائي:**

يتم تحديد طبيعة النص إذا كان حكم أو قرار قضائي أو أمر قضائي، والهيئة التي أصدرته مثل محكمة إدارية أو محكمة إدارية استئنافية أو مجلس الدولة، أو هيئة قضائية من هيئات القضاء العادي، وطبعا مع ذكر تاريخ صدور هذا النص القضائي.

1. **أطراف الدعوى أو القضية:**

المقصود بأطراف الدعوى أو القضية هو تحديد المدعي أو المدعى عليه إذا كان حكما أو قرارا في أول درجة، أو المُستأنف والمُستأنف عليه إذا كان النص القضائي صادر عن جهة استئناف، أو الطاعن بالنقض والمطعون ضده إذا كان النص ينتمي إلى جهة نقض.

1. **الوقائع:**

يتم استخراج الوقائع من النص القضائي، على غرار تاريخ التوظيف أو الترقية، أو تاريخ إبرام العقد أو الفسخ وغيرها .... إلخ، مع ذكر الإجراءات ذات الطابع الإداري ضمن الوقائع أيضا، ويجب اعتماد التسلسل الزمني لحدوث هذه الوقائع.

1. **الإجراءات:**

تبدأ الإجراءات من رفع الدعوى أمام الجهة القضائية، وأيضا يجب اعتماد التسلسل الزمني في ذكر الإجراءات، مثل: رفع الدعوى وصدور الحكم فيها والتبليغ، والاستئناف أو النقض وصدور القرار القضائي، وغيرها من الإجراءات طبعا مع الحرص على التسلسل الزمني.

1. **ادعاءات الأطراف والحُجج:**

في هذه النقطة يجب الفصل بين ادعاءات الأطراف أي المدعي والمدعى عليه أو المُستأنف والمستأنف عليه، حيث يتم ذكر كل ادعاء مع ما يقابله من حجج وأسانيد قانونية تَقدّم بها الأطراف من خلال النص القضائي المعني بالتعليق، مع وُجوب الفصل بين ادعاءات وحجج أطراف الدعوى، وترتيبها حسب ورودها.

1. **المُشكل القانوني:**

المشكل القانوني يُستخرج من خلال تسبيب النص القضائي محل التعليق، اي من خلال مناقشة القاضي لادعاءات الأطراف، وهو السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي ويسعى لمناقشته وتقديم حل قانوني له.

والمقصود بالمشكل القانوني ليس الإشكالية التي ترد في التحليل الموضوعي، كما أن النص القضائي قد يتضمن أكثر من مشكل قانوني واحد، مع وجوب التنبيه أن المُشكل القانوني يُستنتج من الحل القانوني.

تكون صياغة المشكل القانوني في شكل سؤال يمزج بين النظري والتطبيقي، مثل: هل القرار الإداري مشوب بعيب السبب؟، أو عدة أسئلة في حالة وجود أكثر من مشكل قانوني.

1. **الحل القانوني:**

كل مشكل قانوني يجب أن يقابله حل قانوني يورده القاضي في تسبيب النص القضائي، حيث يتطرق القاضي إلى الحل القانوني الذي يراه مناسبا من خلال قناعاته ومدى ارتباط وقائع النزاع بالنصوص القانونية التي يرى القاضي أنها الأنسب للحل القانوني للنزاع المطروح، وإذا كان هناك أكثر من مشكل قانوني فيجب الترتيب في ذكر كل حل قانوني مقابل المشكل القانوني الخاص به.

**ثانيا: التحليل الموضوعي )أو المرحلة التحريرية(**

تتطلب هذه المرحلة تقديم خطة منهجية ضمن المقدمة للإجابة على الإشكالية المطروحة، حيث يجب أن تتضمن الإشكالية محتوى المشكل أو المشاكل القانونية المذكورة في التحليل الشكلي، حتى ولو كانت مركبة من أكثر من تساؤل.

تحتوي الخطة على مباحث ومطالب وفروع أيضا عند الاقتضاء، والأهم أن تتميز بالإحاطة بكل جوانب الإجابة على الإشكالية، ويُنصح بعدم معالجة الخطة من خلال الجانب النظري والتطبيقي حيث ينجر عنه التكرار.

بإيجاز يتضمن التحليل الموضوعي:

* **مقدمة:** تتكون من تمهيد مناسب ينتهي بطرح إشكالية قانونية مناسبة تتضمن المشكل القانوني الواحد أو أكثر، ثم الخطة المنهجية المُقترحة.
* **العرض:** من خلال المباحث والمطالب والفروع عند الاقتضاء، مع المناقشة وإبداء الرأي بموضوعية وحياد، ونقد تناول القاضي لمختلف المسائل القانونية الواردة إذا تطلب الأمر ذلك، مع معالجة كل مشكل قانوني في شكل مستقل بواسطة مبحث أو مطلب.
* **الخاتمة:** إيجاز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال العرض والمناقشة، وإذا لزم الأمر تقديم الحلول القانونية التي يرى الطالب أنها الأنسب.